

مؤشر مدراء المشتريات® الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في السعودية

تعافي نمو الأعمال الجديدة في شهر نوفمبر

الرياض، 6 ديسمبر، 2018: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر نوفمبر من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص السعودي.

في إطار تعليقها على نتائج دراسة مؤشر PMI للسعودية، قالت خديجة حقي، رئيس قسم بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في السعودية من 53.8 نقطة في شهر أكتوبر إلى 55.2 نقطة في شهر نوفمبر، وهي أعلى قراءة هذا العام. ورغم ذلك، فلا يزال مؤشر PMI لشهر نوفمبر أقل من متوسط السلسلة وهو 57.7 نقطة، والمتوسط المسجل منذ بداية العام حتى الآن أقل مما كان عليه في الفترة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر 2017، وهو ما يشير إلى تراجع معدل التوسع نسبياً في القطاع الخاص غير المنتج للنظف وفق المعايير التاريخية.

"شهد كلٌّ من الإنتاج والطلبات الجديدة زيادة بمعدل أسرع في شهر نوفمبر، وفي حين أن نمو طلبات التصدير الجديدة كان أقوى في شهر نوفمبر مما كان عليه في الأشهر الأخيرة، فقد ظل ضعيفاً. ومن ثم فإن تعافي الطلبات الجديدة يعكس قوة الطلب المحلي. ومع ذلك، فإن بعض التعافي في نمو الطلبات الجديدة يبدو أنه يأتي على خلفية تخفيضات الأسعار وكذلك زيادة التسويق.

"أشار كثير من الشركات المشاركة في الدراسة إلى التنافسية على الأعمال الجديدة كانت قوية، ونتيجة لذلك فإن أسعار المبيعات كانت أقل بشكل هامشي في المتوسط الشهر الماضي. كما أشارت الشركات إلى أنها ركزت بشكل متزايد على توفيرات التكلفة. ونتيجة لذلك، فإن توسع كلٍّ من التوظيف والنشاط الشرائي قد تباطأ في شهر نوفمبر، بالرغم من قوة نمو الطلبات الجديدة. ولم تتغير تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل كبير في شهر نوفمبر بعد تراجعها بشكل طفيف في شهر أكتوبر. كما لم تكن هناك أدلة كثيرة على تضخم الأجور، حيث سجل مؤشر تكاليف التوظيف 50.2 نقطة في شهر نوفمبر.

"ظلت الشركات متفائلة بقوة بشأن إنتاجها في العام المقبل، وذكرت أن المنتجات الجديدة المخطط لها، وزيادة التسويق والأسعار التنافسية هي أساس هذا التفاؤل؛ ولكن مؤشر "الإنتاج المستقبلي" هبط بمقدار نقطتين في شهر نوفمبر بعد أن وصل إلى ذروته في شهر أكتوبر."

النتائج الرئيسية لدراسة شهر نوفمبر هي كالتالي:

- مؤشر PMI الرئيس يسجل أعلى قراءة في 2018 حتى الآن
- نمو أسرع في الإنتاج والطلبات الجديدة
- الضغوط التضخمية تنقلص بفعل المنافسة القوية

وشهد شهر نوفمبر ارتفاعاً لمؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - حيث ارتفع للشهر الثاني على التوالي من 53.8 نقطة في شهر أكتوبر إلى 55.2 نقطة في شهر نوفمبر. وكانت القراءة الأخيرة هي الأعلى منذ شهر ديسمبر العام الماضي، رغم أنها ظلت تشير إلى معدل تحسن في الأوضاع التجارية أقل من المتوسط على مدى تاريخ الدراسة الممتد لتسعة أعوام.

وتعافى نمو الإنتاج في شهر نوفمبر بعد أن هبط إلى أدنى مستوى في ستة أشهر خلال شهر أكتوبر، وكان ثاني أسرع معدل في 2018 حتى الآن. وساعدت في الزيادة قوة الطلب على السلع والخدمات. كما ظلت السوق المحلية هي مصدر الزخم الرئيسي، في حين ارتفعت طلبات التصدير الجديدة بشكل هامشي فقط وبمعدل أبطأ كثيراً من إجمالي الأعمال الجديدة.

وأشارت الدراسة الأخيرة إلى زيادة شهرية متواضعة في التوظيف، بالرغم من أن غالبية الشركات أشارت إلى عدم تغيير أعداد الموظفين في شهر نوفمبر. وأشارت بعض الشركات إلى استعانتها بموظفين إضافيين في مناصب تسويقية للمساعدة في زيادة المبيعات، في حين أشارت زيادة الأعمال غير المنجزة إلى وجود ضغوط على قدرات التشغيل.

ومع ذلك، وفي ظل قوة المنافسة، سلطت الدراسة الضوء على محاولات الشركات التحكم في التكاليف من أجل تسهيل تراجع أسعار المبيعات. انخفضت أسعار السلع والخدمات بشكل هامشي في شهر نوفمبر بعد زيادتها الشهر الماضي.

أما من حيث التكاليف، فقد كانت هناك زيادات طفيفة في أسعار المشتريات ومتوسط أجور الموظفين، حيث ساعدت المنافسة من الموردين والطلب المنخفض نسبياً للموظفين الجدد في احتواء الضغوط التضخمية.

ازداد حجم المشتريات بين شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط بأبطأ معدل في ستة أشهر خلال شهر نوفمبر. في الوقت ذاته تحسنت مواعيد تسليم المشتريات لتعكس الطلب القادم من الشركات بزيادة سرعة التسليم.

وأخيراً، ظل مستوى الثقة التجارية بشأن النشاط التجاري في العام المقبل إيجابياً بقوة. حيث تراجع مستوى التفاؤل بشكل طفيف منذ شهر أكتوبر ، وكان ثاني أعلى مستوى منذ شهر إبريل 2014.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل للسعودية في 10 يناير 2019 الساعة 07:15 ص (بتوقيت الرياض) //

04:15 (بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

خديجة حق
رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأسواق العالمية والخزينة
بنك الإمارات دبي الوطني
بريد إلكتروني: KhatijaH@emiratesnbd.com

فيل سميث
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461-009
بريد إلكتروني: phil.smith@ihsmarkit.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد غير النفطي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج – 0.25، التوظيف – 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهمات رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه إي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فاينانشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2018. جميع الحقوق محفوظة.

تُؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI® الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI® إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.